Decade for Repositioning of Civil Registration and Vital Statistics in Africa 2017-2026

APAI-CRVS
Everyone visible in Africa

اجتماع فريق العمل المعني بانشاء
لجنة المسجلين العامين الأفريقيين
17-20 أكتوبر 2017
فيكتوريا فولز، زيمبابوي

ورقة المعلومات الأساسية الأولى

إنشاء لجنة المسجلين العامين الأفريقيين:

الأساس المنطقي

المحتويات

أ. **خلفية** **1**

ب. **منظور تاريخي بشأن تطوير نظم التسجيل المدني**..... Error! Bookmark not defined.

ج. **حقبة جديدة لنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية**..... Error! Bookmark not defined.

1. المبادرات الدولية..... **Error! Bookmark not defined.**
2. المبادرات القارية..... **Error! Bookmark not defined.**

د. **جعل الجميع مرئيا في أفريقيا: الإنجازات والتحديات الرئيسية**..... Error! Bookmark not defined.

1. الإنجازات ..... **Error! Bookmark not defined.**
2. التحديات ..... **Error! Bookmark not defined.**

ه. **الأساس المنطقي لإنشاء لجنة المسجلين العامين الأفريقيين: من الذي ينبغي أن يروي القصة؟** Error! Bookmark not defined.

1. ضمان القيادة المستمرة من مؤتمر الوزراء..... **Error! Bookmark not defined.**
1. التفكير فيما وراء نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية ..... **Error! Bookmark not defined.**
2. التنسيق على مستوى الدول والمستوى القاري ..... **Error! Bookmark not defined.**
3. بناء القدرات..... **Error! Bookmark not defined.**
4. تطوير السجل المدني باعتباره تخصصا ودور مؤسسات التعليم..... **Error! Bookmark not defined.**
5. تضييق الفجوة بين عمليات التسجيل المدني بين مجموعات الدول الأفريقية ..... **Error! Bookmark not defined.**
6. القضايا الجديدة والناشئة..... **Error! Bookmark not defined.**

و. **أهداف لجنة المسجلين العامين الأفريقيين** ..... Error! Bookmark not defined.

ز. **مسائل للمناقشة وقرار من فريق العمل**..... Error! Bookmark not defined.

أ. خلفية

1. مرت سبع سنوات منذ أن بدأت أفريقيا في كتابة فصلها الخاص بشأن تحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وشرعت الدول الأفريقية في هذه الرحلة البارزة لتحسين هذه النظم في المؤتمر الأول للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التسجيل المدني، الذي يشار إليه من الآن فصاعدا بمؤتمر الوزراء الذي عقد في عام 2010. وتم إضفاء الطابع المؤسسي على مؤتمر الوزراء باعتباره لجنة فنية متخصصة تابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي، مكلفة بتقديم تقرير إلى رؤساء الدول والحكومات كل عامين عن التقدم المحرز في مجال التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. ويقدم مؤتمر الوزراء توجيهات تتعلق بالسياسات إلى مبادرة برنامج أفريقيا للتعجيل بتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية التي يجري تنفيذها من خلال أمانته في المركز الأفريقي للإحصاءات التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

2. لا توفر نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية للأفراد وثائق قانونية بشأن وقوع أحداث حيوية، وتعمل حقوق الإنسان الأساسية في الاسم والهوية فحسب، بل أنها أيضا مصدر بيانات الأحداث الحيوية، بما في ذلك أسباب الوفاة وهو أمر أساسي للإدارة الرشيدة، وتخطيط السياسات ورصدها على المستوى الوطني والمستويات الإدارية الأدنى. وفي ظل غياب نظم تسجيل مدني فعالة، ظل الكثير من السكان الأفريقيين غير مسجلين ومن ثم لم تعترف بهم الدولة. وعلى الرغم من أن الأمر سوف يستغرق وقتا طويلا قبل أن تصبح نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية فعالة تماما وتتماشى مع المبادئ الدولية المتعلقة بالإلزام والاستمرارية والشمولية والديمومة في تسجيل الأحداث الحيوية، أثبتت الدول الأفريقية أنها ملتزمة بتحقيق ذلك.

3. بالرغم من التقدم الملحوظ، مازالت نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا تواجه العديد من التحديات. وأحد هذه التحديات هو عدم وجود تنسيق حكومي دولي، وتحديدا آلية إبلاغ تعمل مع البرنامج بين فترة المؤتمر الوزارية وأثناءها، وتقدم تقاريرها مباشرة إلى مؤتمر الوزراء. وإدراكا منها لأهمية إنشاء آلية حكومية دولية للتشاور بشأن المسائل السياسية والفنية المتصلة بتطوير نظم التسجيل المدني، أوصت الندوة الأفريقية الحادية عشرة للتنمية الإحصائية، التي عقدت في ليبرفيل في الفترة من 23 إلى 25 نوفمبر 2015، بإنشاء لجنة إقليمية للمسجلين العامين الأفريقيين.

4. في ضوء ما تقدم، تنظم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا اجتماعا لفريق العمل للتشاور بشأن جدوى إنشاء لجنة إقليمية للمسجلين العامين[1] المكلفين بإدارة وتحسين التسجيل المدني في دولهم المعنية وفي المنطقة، وبشأن الغرض من هذه اللجنة. وسيتم تتنظم أعمال اللجنة وفقا للطرائق التي تنشئها. ويقدم مشروع الاختصاصات والقواعد والإجراءات التي ستحكم عمليات لجنة المسجلين العامين الأفريقيين المقترحة كوثائق منفصلة. ويتم اقتراح طرائق العمل، للعمل كأداة من أجل أداء مهام اللجنة على نحو سلس.

ب - منظور تاريخي بشأن تطوير نظم التسجيل المدني

5. لأسباب تاريخية وعملية، كان إحصائيون يحفزون وضع مبادئ ومعايير دولية تتسم بنظام تسجيل مدني فعال. وفي عام 1950، دشنت الأمم المتحدة التي أدركت الحاجة إلى "تحسين بيانات الوفيات

[1] لدى رئيس مكاتب التسجيل المدني الوطنية تسمية مختلفة في دول مختلفة، مثل المسجل العام والمدير العام والمدير. ولأغراض الوثيقة الحالية، يشار إلى الشخص الذي يرأس التسجيل المدني في الهيئة الوطنية باسم المسجل العام. كما أن المسجل العام في بعض الدول مسؤول أيضا عن تحديد الهويات الوطنية والهجرة وبعض المهام الأخرى في بعض الدول.

والخصوبة وغيرها من البيانات السكانية اللازمة لدراسة المشاكل السكانية الأساسية والعلاقات المتبادلة بين العوامل السكانية والاقتصادية والاجتماعية"، العمل بشأن "مشروع توصيات تفصيلية لتحسين وتوحيد الإحصاءات الحيوية[2] ". وكان الناتج النهائي لهذا العمل التشاوري هو "مبادئ الإحصاءات الحيوية للتسجيل المدني"، الذي أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام 1953. وبالرغم من أن تركيز هذا الاصدار كان على الإحصاءات الحيوية، فقد شمل أيضا التسجيلات المدنية. وشددت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة على الاهتمام بتحسين التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية كمنظومة، حيث قامت بتنقيح واستكمال المبادئ والتوصيات المتعلقة بنظام الإحصاءات الحيوية ثلاث مرات منذ عام 1953، في الأعوام 1973 و 2001 و 2014. وركز التحديثان الأخيران بشكل أكبر على تصميم وتشغيل نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية بكفاءة.

6. من ناحية أخرى، لم تركز المنظمات الدولية على مدى العقود الخمسة الماضية على إنشاء أو تعزيز نظم التسجيل المدني على الصعيد الوطني، باستثناء بعض الجهود المنعزلة. وفي غالبية الدول الأفريقية، كانت المبادرات والجهود السابقة الرامية إلى تحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية تهيمن عليها إلى حد كبير عمليات مخصصة معزولة تستند إلى مشاريع وتقودها مؤسسات. وكانت هذه الجهود موجهة إحصائيا إلى حد كبير بهدف الحصول على إحصاءات حيوية محسنة على أساس منتظم. وجاء الدعم في هذا المجال أساسا من منظمات دولية، مثل الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وإلى حد ما من منظمة الصحة العالمية. وقد تعاملت معه منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) من منظور حقوق الطفل، وهي تتعلق أساسا بتسجيل المواليد. وكانت مشاركة المنظمات الإقليمية ومساهماتها، مثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي محدودة. وبدت هذه الجهود تعالج نظاما إحصائيا غير فعال، ومن ثم فإن أحد أوجه القصور الرئيسية المرتبطة بها هو عدم وجود نهج شامل لتطوير نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية.

ج. حقبة جديدة لنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية

7. يؤدي ظهور الاتجاهات والديناميات العالمية والقارية، إلى إحياء أهمية التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية كأداة لا غنى عنها لتحقيق حقوق الإنسان والادارة الرشيدة واتخاذ القرارات المستنيرة وغير ذلك. وفي مبادئ وتوصيات نظام الإحصاءات الحيوية[3]، يعترف بالتسجيل المدني بوصفه المصدر الأكثر تفضيلا للإحصاءات الحيوية. ويساعد الدعم السياسي الذي يقدمه مؤتمر الوزراء المدعوم بدعم قاري ودولي في المجال الفني والقدرات، الدول على الانتقال من نهج مجزأ ومعزول في عملية التحسين من أجل تحسين التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية إلى نظام أكثر شمولا. وفيما يلي بعض المبادرات والبرامج الرئيسية التي تدعم التحول النموذجي الذي تمس الحاجة إليه لتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية:

1. المبادرات الدولية

8. في مسعى للتعجيل بإحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، أطلقت الأمم المتحدة الاستراتيجية العالمية لصحة المرأة والطفل في عام 2010. وفي إطار هذه الاستراتيجية، تم حشد العديد من الالتزامات والإجراءات التي يلزم تعقبها. واعترافا بأن المساءلة عن الموارد المالية والنتائج ذات أهمية حاسمة في تحقيق أهداف الاستراتيجية العالمية، وبناء على طلب الأمين العام، أنشئت لجنة الإعلام والمساءلة عن صحة المرأة والطفل في ديسمبر 2010. وفي التقرير النهائي للجنة "حفظ الوعود وقياس النتائج" تم تقديم عشر توصيات عملية لتحقيق نتائج سريعة لصحة المرأة والطفل وتحقيق الأهداف الواردة في الاستراتيجية العالمية. وذكر في التقرير الأول أنه "بحلول عام 2015، اتخذت جميع الدول خطوات مهمة لإنشاء نظام لتسجيل المواليد والوفيات وأسباب الوفاة، ونظم

[2] مبادئ نظام الإحصاءات الحيوية (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيعات: 8 .XVII .1953).

[3] مبادئ وتوصيات متعلقة بنظام الإحصاءات الحيوية، المراجعة 3 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيعات E.13.XVII.10).

معلومات عن الصحة جيدة الأداء ن شأنها أن تجمع بين البيانات من المرافق، والمصادر الادارية والدراسات الاستقصائية"[4].

9. وضع البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية، بإسهامات من عدة وكالات ودول، الخطة العالمية لزيادة الاستثمار في مجال التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية للفترة 2015-2025 في عام 2014. وتشمل الخطة تنفيذ أنشطة على مدى 10 سنوات من عام 2015 إلى عام 2024، بهدف تحقيق "التسجيل المدني الشامل للمواليد والوفيات والزواج وغير ذلك من الأحداث الحيوية، بما في ذلك الإبلاغ عن سبب الوفاة، والحصول على دليل قانوني لتسجيل جميع الأفراد بحلول عام 2030"[5].

10. في سبتمبر 2015، ألزمت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة نفسها بأجندة التنمية المستدامة لعام 2030. وترتكز أجندة عام 2030 على الحقوق الشاملة، ويقودها المبدأ الأساسي المتمثل في "عدم ترك أحد في الوراء". وأهداف التنمية المستدامة لهذه الأجندة طموحة وشاملة وتحولية، وتهدف إلى تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة. ويلزم وجود نظام يعمل بشكل جيد للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية من أجل التنفيذ والرصد لتتبع نحو 40 في المائة من المؤشرات المتصورة في أهداف التنمية المستدامة.

2. المبادرات القارية

11. كانت الدول في السابق تطور نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا بصورة متفرقة على أساس فردي. وتغير ذلك بشكل جذري مع إنشاء مؤتمر الوزراء المسؤولين عن التسجيل المدني في أغسطس 2010، الذي بشر بالالتزام السياسي الرفيع المستوى الذي تمس الحاجة إليه لتحسين هذه النظم في المنطقة. ويتم اضفاء الطابع المؤسسي على المؤتمر كمنصة دائمة تجتمع مرة واحدة كل سنتين لتوفير توجيهات السياسات اللازمة لاحداث تحول في نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، ورصد التقدم المحرز في تحسين التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في المنطقة وإسداء المشورة بشأنه. وتعكس الجهود الجارية التي يبذلها مؤتمر الوزراء لتعزيز التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية مستوى التزام الدول الأفريقية بتغيير فضيحة الاغفال لسكانها.

12. هناك مبادرة رئيسية وهي برنامج أفريقيا للتعجيل بتحسين نظام التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، أعدتها مؤسسات أفريقية وشركاء إنمائيون رئيسيون وأقرها مؤتمر الوزراء في عام 2012. والهدف الرئيسي لهذا البرنامج هو دعم الدول في اعتماد نهج شامل لمعالجة المسائل النظامية المتصلة بالجوانب القانونية وجوانب السياسات والجوانب الإدارية والتشغيلية المتعلقة بالتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وأحد الإنجازات الرئيسية في هذا الصدد الالتزام الذي قطعه المؤتمر الأول للوزراء، الذي عقد في أديس أبابا في أغسطس 2010، بدعم خطة تنفيذ محددة زمنيا لعملية الإصلاح لتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في دولهم المعنية.

13. يعد تحسين التنسيق على المستوى الإقليمي ومستوى الدول أحد المبادئ التوجيهية المهمة الأخرى لبرنامج أفريقيا للتعجيل بتحسين نظام التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. ويعد الفريق الأساسي الإقليمي الأفريقي المعني بالتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية[6] مثالا على أفضل الممارسات في

---

[4] لجنة الإعلام والمساءلة عن صحة المرأة والطفل، "الوفاء بالوعود، قياس النتائج، التقرير النهائي. متاح على http://www.who.int/topics/millennium_development_goals/accountability_commission/Commission_Report_advance_copy.pdf?ua=1 .

[5] البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية، "الخطة العالمية لزيادة الاستثمار في مجال التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية للفترة 2015-2025" (واشنطن العاصمة، 2014). متاح على www.worldbank.org/en/topic/health/publication/global-civil-registration-vital-statistics-scaling-up-investment.

[6] تتألف المجموعة الأساسية من ثلاث منظمات أفريقية (مفوضية الاتحاد الأفريقي والبنك الأفريقي للتنمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا)، والندوة الأفريقية بشأن التنمية الإحصائية، ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية، و"شبكة في العمق"، والشراكة في الإحصاءات من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين، ومبادرة بيانات بلومبرج عن المؤسسات الخيرية من أجل الصحة.

مجال التنسيق فيما بين الشركاء الانمائيين. وأدى الجهد المتضافر القوي والتزام الفريق بدعم الإطار القاري إلى مواءمة التفويضات المؤسسية والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في القارة. كما كفل تقديم، الدعم المهم لبناء القدرات والمساعدة الفنية والخدمات الاستشارية المقدمة إلى الدول والجهود الرامية إلى تعزيز التعاون فيما بين دول الجنوب، بطريقة متكاملة وشاملة. وتعاون الفريق الأساسي وبرنامج أفريقيا للتعجيل بتحسين نظام التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، في تنفيذ البرامج على المستوى القاري، ووضع معايير لترتيبات مماثلة على مستوى الدول.

14. هناك مبادرة هامة أخرى على نطاق المنطقة هي الندوة الأفريقية بشأن التنمية الإحصائية تقودها جنوب أفريقيا والتي نظمت سلسلة من خمس ندوات كرست للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية بدأت في عام 2012. وجلبت الاجتماعات معا، هيئات التسجيل المدني والمكاتب الإحصائية الوطنية للتشاور بشأن تحسين نظم تسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في إطار نظم برنامج أفريقيا للتعجيل بتحسين السجل المدني والإحصاءات الحيوية.

15. في عام 2015، اعتمدت مفوضية الاتحاد الأفريقي أجندة 2063: أفريقيا التي نريدها، وخطة التنفيذ العشرية الأولى المصاحبة لها (2014-2023)[7]. وتعمل الأجندة كاطار للتنمية التحولية لتحقيق نمو اقتصادي متسارع ومستدام وشامل من شأنه أن يحفز التنمية الاجتماعية والاقتصادية السليمة والمرنة والشاملة في القارة خلال السنوات الخمسين المقبلة. وعلى غرار أجندة 2030 العالمية، تعد نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية الكاملة والمتسمة بالكفاءة في الدول، مطلوبة لرصد التقدم المحرز في تنفيذ الأجندة القارية.

د. جعل الجميع مرئيا في أفريقيا: الإنجازات والتحديات الرئيسية

16. في المؤتمر الأول التاريخي للوزراء الأفارقة المسؤولين عن التسجيل المدني، الذي عقد في أديس أبابا في عام 2010، شدد الوزراء على مركزية نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية من أجل تنمية أفريقيا، ووضعوا الأساس لتأمين الالتزام السياسي التي توجد حاجة ماسة إليه من أجل تسريع تحسينه في الدول الأفريقية. وشدد المؤتمر أيضا على الحاجة إلى اتباع نهج منسق ومتكامل لتعزيز التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية على الصعيد الوطني، وطلب من ثلاث مؤسسات أفريقية دعم المبادرة بالشراكة مع الأمم المتحدة ومنظمات أخرى. واتخذ المؤتمر الثاني للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التسجيل المدني، الذي عقد في ديربان بجنوب أفريقيا في عام 2012، إجراءات للعمل مع الدول التي التزمت بإجراء تقييمات شاملة ووضع خطط عمل محددة الكاليف يدعمها الفريق الأساسي. وقدم الوزراء في مؤتمرهم الثالث الذي عقد في ياموسوكرو في عام 2015 توجيهات بشأن مختلف الجوانب الفنية مثل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأسباب الوفاة والربط ببرامج تحديد الهوية الوطنية والإحصاءات الحيوية وإعمال حقوق الإنسان. وفي السنوات الست الماضية، عززت الدول الأفريقية بشكل ملحوظ نظمها الخاصة بالتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. ومع ذلك، فإنهم ما زالت بحاجة إلى التغلب على بعض التحديات المهمة لتحسينها بشكل أكبر.

1. الإنجازات

17. أثبتت توجيهات الوزراء منذ عام 2010 أهمية حاسمة في ضمان الالتزام السياسي والقيادة على أعلى المستويات وفي توجيه برنامج أفريقيا للتعجيل بتحسين نظام التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في الاتجاه الصحيح على الصعيد الإقليمي أيضا كما هو الحال في عدد كبير من الدول. وفي هذا الصدد، فإن بعض الإنجازات الرئيسية للمبادرة هي كما يلي[8]:

---

[7] مفوضية الاتحاد الأفريقي، أجندة 2063: أفريقيا التي نريدها (أديس أبابا، 2015). متاح على: www.un.org/en/africa/osaa/pdf/au/agenda2063.pdf .

[8] ترد قائمة مفصلة بالإنجازات في المذكرة المفاهيمية التي أعدت للمؤتمر الرابع للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التسجيل المدني. AUC/CRMC4/2017/01 (يوليو 2017) .

(أ) أعلن المجلس التنفيذي لمفوضية الاتحاد الأفريقي، في دورته العادية التاسعة والعشرين المعقودة في كيجالي من 13 إلى 15 يوليو 2016، الفترة 2017-2026 كعقد لإعادة توجيه السجل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا[9]،
(ب) اعتمدت معظم الدول، التي أخذت زمام القيادة والملكية، نهجا شاملا لتحسين نظمها الخاصة للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وازدادت مشاركة وضلوع قطاعات الصحة في الدول في تحسين تغطية تسجيل المواليد والوفيات. وحتى الآن، أجرت نحو 40 دولة أو استهلت تقييمات شاملة لنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية لديها، ووضعت الكثير من هذه الدول خطط عمل وطنية محددة التكاليف وبدأ عدد قليل منها في تنفيذها،
(ج) في معظم الدول الأفريقية، وخاصة تلك التي بدأت في تنفيذ خطط لتحسين نظامها للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، تم تشكيل لجان توجيهية رفيعة المستوى مشتركة بين الوزارات ولجان فنية لتوفير الرقابة وتوجيه عملية التنفيذ. وفي العديد من الدول، جرى أيضا ضمان الدعم المشترك الذي تقدمه الأمم المتحدة للعملية،
(د) أجرت معظم الدول تقييمات لتحديد قوانين التسجيل المدني القائمة التي تشكل عقبات رئيسية أمام عملية التسجيل واتخذت خطوات لتعديلها. وتم ذلك من خلال تبسيط عملية التسجيل، مع مراعاة الثقافة المحلية والأعراف الاجتماعية، والاحتياجات الناشئة والمتطلبات الإضافية المتعلقة بالتحول الرقمي لنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية،
(ه) في بعض الدول اتفقت الحكومات على تمويل خططها لتحسين التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، وتقليل اعتمادها على المساعدة الخارجية،
(و) تم وضع عدة أدوات ومنشورات إقليمية من قبل برنامج أفريقيا للتعجيل بتحسين نظام التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، بالتعاون مع الفريق الأساسي لكي تستخدمها الدول. وهي تشمل: أدوات تقييم ومبادئ توجيهية شاملة بشأن التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، ومبادئ توجيهية للتخطيط الاستراتيجي، ودليل للتحول الرقمي للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، وكتيب لوضع تقرير إحصائي حيوي، ودليل للمدربين لإنتاج الإحصاءات الحيوية من سجلات التسجيل المدني، واستراتيجية لتحسين إحصاءات الوفيات في أفريقيا، تغطي الفترة 2015-2010، ودليل عملي بشأن عمليات تسجيل الوفيات وأسباب الوفاة في التسجيل المدني. وسيجري إنتاج المزيد من هذه الأدلة والكتيبات في المستقبل،
(ز) مراعاة لمختلف المتطلبات القانونية والفنية في الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية، أنشئ فريق دعم إقليمي معني بالتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية للدول الناطقة بالفرنسية في أوائل عام 2015. وتتولى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قيادة هذه المبادرة، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومنظمة الصحة العالمية. وهناك منظمتان أخريان مشتركتان في هذه المبادرة هما البنك الأفريقي للتنمية والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وأثبت هذا الفريق أنه مفيد حيث تسعى المزيد والمزيد من الدول الناطقة بالفرنسية الى المساعدة في تقييم وتخطيط نظمها للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية،
(ح) استحدثت عدد قليل من الدول ابتكارات لتحسين عملياتها للتسجيل المدني، وخاصة للفئات السكانية التي يصعب الوصول إليها والضعيفة.

2. التحديات

18. يجب على أفريقيا أن تبذل المزيد من الجهود لتحقيق رؤية "الجميع مرئيا في أفريقيا"، والتي بالرغم من أنها تبدو بعيدة، لا يمكن إغفالها. وبالتالي، هناك حاجة ماسة إلى تقييم التحديات المرتبطة بتنفيذ برنامج أفريقيا للتعجيل بتحسين نظام التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، وإجراء تصويبات في المسارات الاستراتيجية، إذا لزم الأمر. وتم مواجهة عدة تحديات خلال السنوات الست الماضية في

[9] مفوضية الاتحاد الأفريقي، المقرر 921. متاح على https://au.int/sites/default/files/decisions/31275-ex_cl_dec_919_-_925_and_928_-_938_xxix_e.pdf.

تنفيذ هذا البرنامج على المستويات الإقليمي ومستوى الدول يمكن تصنيفها على أنها فنية ولوجستية وإدارية. وفيما يلي بعض التحديات الرئيسية:
(أ) في بعض الدول، وخاصة في غرب ووسط أفريقيا، مازالت القيادة والملكية فيما يتعلق بتنفيذ البرنامج تمثل تحديا
(ب) لم يكن التنسيق على مستوى الدول بين الوزارات والإدارات الحكومية والشركاء الانمائيين على المستوى المطلوب في كثير من الدول،
(ج) لم تكن تغطية ونوعية التقييمات والخطط المتصلة بالبرنامج دائما متفقة مع الإجراءات الموحدة. فعلى سبيل المثال، فقد تماما في بعض الدول العنصر المتعلق بأسباب الوفاة. وفي معظم الدول، لم يتم تحديد العمليات التجارية "الراهنة" و "المستقبلية" على الإطلاق، مما يؤدي إلى عدم وجود رؤية واضحة، وبالتالي استراتيجيات لا تتماشى مع الرؤية،
(د) بعد أن أجرت الدول تقييمات شاملة، لم يكن هناك أي توجيه بشأن كيفية المضي قدما في التنفيذ - من الذي ينبغي أن يتصدر المبادرة، وأين تبدأ، وكيفية البدء، وكيفية ترتيب الأولويات؟
(ه) نظرا لأن نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية متعددة الأوجه، يلزم تقديم الدعم الفني في مجموعة متنوعة من المجالات. ولذلك، هناك حاجة إلى المساعدة الفنية في عدة مجالات تتطلب الكثير من الخبراء. وعلى سبيل المثال، فإن الدعم الفني لتعديل قانون يختلف تماما عن الدعم الفني اللازم لإقامة نظام لسبب الوفاة، ولا يمكن أن يوفره خبير واحد،
(و) مع اكتساب عملية تطوير وتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية زخما في أفريقيا، بدأ العديد من المانحين والشركاء الانمائيين يبديون اهتماما متجددا، ومن ثم يقدمون الدعم والتمويل لمختلف الجوانب الفنية للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، ولكن في بعض الأحيان هذا يأتي بشروط. وساعدت هذه الأنواع من تدخلات المانحين على النهوض بعمل برنامج أفريقيا للتعجيل بتحسين نظام التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، غير أنها أثبتت أحيانا أنها تؤدي إلى نتائج عكسية عن طريق تحويل انتباه الدول عن عملية تحسين التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وأظهرت بعض الدول، أنه مع القيادة القوية، يمكن أن تتركز المصالح الفردية للجهات المانحة بهدف تطبيق نهج أكثر تكاملا في الاستعانة بخطة تحسين السجل المدني والإحصاءات الحيوية القائمة بالفعل.
(ز) تفتقر معظم الدول إلى نظام للرصد والتقييم كجزء من خططها الخاصة بالتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وهناك عدد قليل منها فقط لديه نظام لحساب العدد الأساسي من الأحداث الحيوية التي تحتاج إلى تسجيل. ولذلك، لا يمكن قياس معدل اكتمال التغطية بالنسبة لمعظم الدول.

ه - الأساس المنطقي لإنشاء لجنة للمسجلين العامين الأفريقيين: من الذي ينبغي أن يروي القصة؟

19. لتعزيز ودعم عمل مؤتمر الوزراء، تدعو الحاجة إلى عملية حكومية دولية لمواصلة الزخم والتعجيل بالتقدم في تطوير التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. ويمكن تحقيق هذه العملية، التي سوف تستلزم مناقشة المسائل الهامة ذات الصلة والعمل مع برنامج أفريقيا للتعجيل بتحسين نظام التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، عن طريق إنشاء لجنة من المؤسسات الحكومية التمثيلية المكلفة بتسجيل الأحداث الحيوية في الدول - لجنة المسجلين العامين الأفريقيين.

20. سيؤدي إنشاء هيئة حكومية دولية تقوم على الالتزام النبيل بتغييرمشهد التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا إلى فوائد كثيرة. ومن شأن هذه اللجنة أن تضمن أن يكون لأفريقيا صوت وموقف مشترك في تحديد قضايا التسجيل المدني وأن يعمل المسؤولون الحكوميون مع الأطراف المعنية الرئيسية الأخرى في التصدي للتحديات المشتركة. وسوف تضمن اللجنة، التي تعمل مع برنامج أفريقيا للتعجيل بتحسين التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، تنفيذ توصيات مؤتمر الوزراء، وتقديم المشورة بشأن التوجيه الاستراتيجي لعمل المنظمات الأفريقية بشأن تطوير نظم

التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وتنفيذ الأنشطة ذات الصلة. وستكون أيضا بمثابة منتدى لمناقشة الابتكارات والتكنولوجيات الجديدة والقضايا الناشئة.

21. تعد فكرة تشكيل مثل هذه الهيئة الحكومية الدولية ليست جديدة. ولدى دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ترتيبات مماثلة دشنت في عام 2005 وتم تشكيل شبكة المسجلين المدنيين لمنطقة الهادئ في عام 2015. ويمكن أيضا استخلاص دروس مهمة من مجتمعات أخرى مثل الإحصائيين وأولئك العاملين في القطاع الصحي. ويجتمع المديرون العامون للمكاتب الإحصائية الوطنية من الدول الأفريقية مرة كل عام[10]. ومن خلال هذه المنتديات، قام المجتمع الإحصائي، على سبيل المثال، بوضع منهجيات ومفاهيم ومعايير مشتركة، وتقاسم الدروس والخبرات القيمة في مجال اعتماد تكنولوجيات جديدة، واتخذت موقفا مشتركا في تحديد متطلبات بناء القدرات.

22. يعد مجتمع المسجلين العامين أفضل تجهيزا لمناقشة المسائل المتعلقة بالتسجيل المدني من أي مجموعة أخرى. وفي هذا الصدد، فهم في الطليعة، على سبيل المثال، التي تعالج القضايا والشواغل الرئيسية، وتحديد أي من التحديات التي أثيرت في تقييم شامل ينبغي أن تعالج كمسألة ملحة، وتحديد أولويات خطة استراتيجية محددة التكاليف، ومعالجة توسيع نطاق تنفيذ خطط التحسين. وهناك أيضا مسائل عامة رئيسية يعالجها بشكل أفضل فريق من النظراء، برؤية مشتركة عن معالجة كل دولة على حدها. وترد أدناه بعض هذه المسائل.

1. ضمان القيادة المستمرة من مؤتمر الوزراء

23. من المتوقع أن يجتمع مؤتمر الوزراء مرة كل عامين، ما لم تتطلب الحالة تأجيل الاجتماع. وعقد المؤتمر الافتتاحي في عام 2010 في أديس أبابا. وعقد الاجتماع الثاني للمؤتمر في ديربان، في عام 2012، بعد عامين تماما. وعقد الوزراء مؤتمرهم الثالث في ياموسوكرو في فبراير 2015، بعد تأخير دام ستة أشهر. ومن المقرر عقد المؤتمر الرابع في ديسمبر 2017 (انظر الجدول التالي) .ونظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المؤتمرين الأولين. ومن المتوقع حدوث تأخيرات في عقد المؤتمرات، ولكن إذا استمر هذا الاتجاه، ربما تزداد فترة التأخير. وما يترتب على ذلك هو أن الدعم السياسي والقيادة اللذين تشتد الحاجة إليهما بشأن مختلف المسائل، يمكن أن يضعفا وأن التوجيهات المتعلقة بالسياسات ربما تأتي متباعدة نتيجة للاجتماعات المتأخرة.

الجدول

أماكن وتواريخ عقد مؤتمر الوزراء المسؤولين عن التسجيل المدني

مؤتمر الوزراء	المكان	الموعد
الأول	أديس أبابا، إثيوبيا	أغسطس 2010
الثاني	ديربان، جنوب أفريقيا	سبتمبر 2012
الثالث	ياموسوكرو، ساحل العاج	فبراير 2015
الرابع	نواكشوط، موريتانيا	ديسمبر 2017

[10] تجتمع هذه الهيئة الحكومية الدولية مرة كل عام بوصفها لجنة مشتركة من المديرين العامين تحت رعاية مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الإحصائية لأفريقيا. وتنظم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا هذا الاجتماع.

24. في المؤتمرات الثلاثة الماضية، أنشئ مكتب غير رسمي لمدة كل مؤتمر، وتحديدا يومين. وهذا الترتيب غير فعال. ويتمثل أحد النهج لضمان القيادة والمشاركة التي تشتد الحاجة إليهما من جانب الوزراء بشأن المسائل المتعلقة بالتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية على أساس مستمر، هو إنشاء مكتب متداول ولكنه دائم لمؤتمر الوزراء المسؤولين عن التسجيل المدني. وسيكون أعضاء هذا المكتب، على سبيل المثال، الوزير من الدولة التي تستضيف المؤتمر، رئيسا، ووزراء الدولتين المضيفتين في المستقبل. وسوف تدعم اللجنة المقترحة للمسجلين العامين الأفريقيين وبرنامج أفريقيا للتعجيل بتحسين نظام التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، هذا المكتب.

2. التفكير فيما وراء نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية

25. يمكن تصنيف المؤسسات المشاركة في نظام التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في ثلاث فئات[11]: (1) تلك التي تشارك مباشرة في عمليات التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، مثل التي تسجل أحداث حيوية (بما في ذلك المواليد والوفيات والزواج والطلاق)[12] أو تنتج إحصاءات حيوية، (2) تلك التي تقدم مدخلات في نظام التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، مثل المؤسسات الصحية للأحداث التي تحدث في المرافق الصحية، وتقدم أيضا معلومات عن أسباب الوفاة، و(3) تلك التي تستخدم النواتج من نظام التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية لتنفيذ تفويضها وتقديم خدماتها، مثل التعليم وخدمات تحديد الهوية الوطنية. وقبل الشروع في عملية إصلاح للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، من المهم معرفة الجهات الفاعلة والأطراف المعنية الرئيسية ومستوى تأثيرهم. ويتطلب تحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا مشاركة نشطة من الجهات الفاعلة الرئيسية بطريقة متماسكة على غرار ما قامت أجهزة التسجيل المدني والمكاتب الإحصائية الوطنية بتطويره ورعايته. وعلى سبيل المثال، مع ظهور ثورة البيانات، يحرص القطاع الخاص الآن على العمل مع القطاع العام. وبالمثل، فإن الدعوة إلى دمج نظام وثائق الهوية الوطنية في نظام التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، والاعتراف بها كأداة مهمة لتعزيز الادراة في أفريقيا تكتسب زخما. وينبغي أن يكون النظام أيضا مرنا بما فيه الكفاية لاستيعاب الأطراف المعنية الجديدة المشاركة في التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية.

3. التنسيق على مستوي الدول والمستوى القاري

26. يعد تحسين التنسيق على المستوى القاري ومستوى الدول مبدأ توجيهيا مهما آخر من نظام برنامج أفريقيا للتعجيل بتحسين نظام التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وأثبتت آلية الفريق الأساسي أنها فعالة جدا في تنسيق البرنامج في جميع أنحاء القارة. وفي كثير من الدول، وخاصة تلك التي شرعت في خطط لتحسين نظام التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، تم تشكيل لجان توجيهية رفيعة المستوى مشتركة بين الوزارات لتوفير لجان رقابية ولجان فنية لضمان التنفيذ. وهناك آلية تعاونية مماثلة للدول مفقودة في هذه المرحلة على المستوى القاري، وخاصة منتدى فني للممارسين لمناقشة التطورات والخطط والتحديات والإنجازات. وستكون لجنة المسجلين العامين الأفريقيين بمثابة منصة لتحسين التنسيق والتعاون فيما بين الدول.

4. بناء القدرات

27. ظلت وثائق التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية الموثوقة والمستخدمة على نطاق واسع، لسنوات كثيرة، بمثابة مبادىء وتوصيات الأمم المتحدة من أجل نظام للإحصاءات الحيوية وكتيبات

[11] البنك الدولي، التعليم الإلكتروني للتسجيل المدني والاحصاءات الحيوية، الوحدة 3: الترتيبات المؤسسية لنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. متاح على https://olc.worldbank.org/content/civil-registration-and-vital-statistics-systems-self-paced.

[12] في عدد قليل من الدول، هناك مؤسسات تسجيل منفصلة، واحدة للمواليد والوفيات وأخرى للزواج والطلاق.

تكميلية للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. ولاتزال هذه الوثائق مفيدة جدا. ومنذ عام 2010، وكما ذكر آنفا، أعد الفريق الأساسي الأفريقي الإقليمي بشأن التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية للدول، العديد من المنشورات والأدوات. وهي تشمل ما يلي: (أ) أدوات ومبادئ توجيهية للتقييم الشامل للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، (ب) المبادئ التوجيهية للتخطيط الاستراتيجي، (ج) دليل التحول الرقمي للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، (د) كتيب لوضع تقارير للإحصاءات الحيوية، (ه) دليل للمدربين لإنتاج الإحصاءات الحيوية من سجلات التسجيل المدني، (و) استراتيجية لتحسين إحصاءات الوفيات في أفريقيا، تغطي الفترة 2015-2020، و (ز) الدليل العملي بشأن تسجيل الوفيات والأسباب المؤدية للوفاة في التسجيل المدني. ويجري حاليا إعداد وتحديث المزيد من الأدلة والكتيبات. وكان إنتاج هذه الوثائق مدفوعا بشكل بالامدادات أكثر من الطلب. ويتوقع من لجنة المسجلين العامين الأفريقيين أن تقترح أنواع الوثائق اللازمة للنهوض بالجهود الرامية إلى تحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية.

28. تمثلت إحدى الخطوات الهامة في بناء القدرات المستدامة في أفريقيا في مجال التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، في إعداد مجموعة من الخبراء الإقليميين. وتلقى هؤلاء الخبراء تدريبا في مختلف جوانب التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، بما في ذلك استخدام أدوات التقييم والتخطيط الشامل. وساعدوا الدول على اجراء تقييمات ووضع خطط عمل وطنية ودربوا عددا كبيرا من موظفي التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، مما أدى إلى تبادل ونقل المعارف داخل الدولة. وبرز العديد من أبطال الدول في مجال التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، ويجري نشرهم لدعم دول أخرى في المنطقة. ونظمت عدة حلقات عمل تدريبية بشأن مختلف جوانب التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية لتدريب خبراء التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية كجزء من جهود بناء القدرات في المنطقة. وينبغي أن تشترك لجنة المسجلين العامين الأفريقيين، التي تعمل مع أمانة برنامج أفريقيا للتعجيل بتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية والفريق الأساسي، في تحديد نوع التدريب الذي تحتاجه الدول.

5. تطوير التسجيل المدني كاختصاص ودور مؤسسات التعليم

29. تعد مبادئ الدوام والاستمرارية ضرورية من أجل نظام تسجيل مدني يعمل بشكل جيد، وهو ما يتطلب إمداد متواصل للمسجلين المؤهلين. وهناك مئات الآلاف من موظفي التسجيل المدني في أفريقيا. فعلى سبيل المثال، يوجد في إثيوبيا وحدها 20,000 موظف تسجيل. وللحفاظ على نظم التسجيل المدني، يلزم وجود تدفق مستمر للمسجلين الذين تدربوا على مختلف المستويات. ولا يمكن أن تفي ورش العمل وحدها بهذا الطلب. ويمكن للجنة المسجلين العامين الأفريقيين أن تضطلع بدور حافز في دعم الجهود الرامية إلى بناء الخبرة في التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وسبب الوفاة، وتشجيع المؤسسات التعليمية القائمة على مراجعة مناهجها الحالية وإعداد المهنيين في مجال التسجيل المدني على مختلف المستويات. وعلى المدى الطويل، يمكن أيضا أن يصبح التسجيل المدني اختصاصا على قدم المساواة مثل الإحصاءات وعلم السكان وعلم الاجتماع. ويمكن للجنة المسجلين العامين الأفريقيين أن تمهد الطريق لذلك.

6. تضييق الفجوة في عمليات التسجيل المدني بين مجموعات الدول الأفريقية

30. كما جرى مناقشته من قبل، تتمثل إحدى محاولات تضييق الفجوة في عمليات التسجيل المدني بين مجموعات الدول الأفريقية في إنشاء فريق دعم إقليمي بشأن التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية للدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية التي تأخذ في الاعتبار متطلباتها القانونية والفنية الخاصة. ويتعين على مجموعات من الدول الأفريقية تبادل الخبرة باللغة الرئيسية - الانجليزية والفرنسية والبرتغالية - ومناقشة القواسم المشتركة وأوجه الاختلافات. ويلزم وضع طرق لسد الفجوات أو بناء واجهات بين النظامين في الدول الناطقة بالإنجليزية والفرنسية. ويتعين دراسة التجارب في دول مثل رواندا، حيث يجري الانتقال تدريجيا من نظام إلى نظام آخر.

7. القضايا الجديدة والناشئة

31. يمكن أن تؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القائمة والناشئة ووسائل الاعلام الاجتماعي والأجهزة المحمولة (التي تتوفر لها إمكانية الوصول إلى الإنترنت أو بدونها) المستخدمة في توفير الوعي وتسجيل المعلومات ونقل المعلومات المسجلة، دورا هاما في بناء بيئة مواتية لمكاتب التسجيل المدني لتحسين تغطية خدماتها وتوقيتها. وتسهم تطورات أخرى، مثل التشريح الوصفي، لتسجيل السبب المحتمل للوفاة في المجتمعات المحلية ودمج العملية في نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، بشكل كبير في الجهود الرامية إلى تحسين الحالة السيئة لتسجيل الوفيات وجمع المعلومات عن سبب الوفاة .

32. في قطاع الإحصاءات، تعتبر أفريقيا مبتكرا ومشاركا مبكرا في عصر ثورة البيانات. ومن شأن ثورة البيانات في أفريقيا أن تتيح للقارة الفرصة للتفاعل مع مجتمعات البيانات المتنوعة، وأن تشمل طائفة واسعة من مصادر وأدوات البيانات والتكنولوجيات المبتكرة التي من شأنها أن تمكن القارة من إنتاج بيانات مصنفة، بما في ذلك بيانات مصنفة حسب نوع الجنس، لاتخاذ القرارات وانجاز الخدمات، وإشراك المواطنين. ويعد نظام التسجيل المدني أساسيا وضروريا لاحداث تحول لأفريقيا.

و. أهداف لجنة المسجلين العامين الأفريقيين

33. يتمثل الهدف العام لالتزام المسجلين العامين الأفريقيين في مناقشة كيفية إجراء تحولات استراتيجية للنهوض بمبادرة نظام برنامج أفريقيا للتعجيل بتحسين نظام التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية إلى المستوى الأعلى التالي من خلال تقييم الإنجازات التي تحققت حتى الآن، وتحديد الفرص المتاحة وتحديد أولوياتها، واستنباط طرق ووسائل للتصدي للتحديات المرتبطة به. وستعمل اللجنة عن كثب مع أمانة برنامج أفريقيا للتعجيل بتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في الاسهام في صياغة السياسات المتعلقة بالتسجيل المدني في القارة دعما لمؤتمر الوزراء. وستتعامل اللجنة أيضا مع تطوير السجل المدني الوطني والقاري، والمسائل المنهجية، وتنسيق وادماج نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية الأفريقية، ودعم أنشطة التعاون الفني المتصلة بالمسائل التنظيمية للتسجيل المدني، ضمن أمور أخرى. والغرض منه هو تقديم الدعم الاستراتيجي لمؤتمر الوزراء وعمل البنك الأفريقي للتنمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن تطوير نظم التسجيل المدني في أفريقيا.

34. بوجه عام، ستتعاون اللجنة مع أمانة برنامج أفريقيا للتعجيل بتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في الأنشطة التالية:

(أ) إضفاء الطابع السياقي على البرنامج في اطار أجندة عام 2030 وأجندة عام 2063 حتى لا يتخلف أحد عن الركب،

(ب) تحديد التحديات الرئيسية في تنفيذ البرنامج على الصعيد الإقليمي وفي الدول واقتراح حلول عملية،

(ج) التشاور في التدابير التصحيحية الممكنة الرامية إلى تحسين تنفيذ البرنامج.

35. تقدم الأهداف المحددة للجنة المسجلين العامين الأفريقيين بمزيد من التفصيل في الاختصاصات، بوصفها وثيقة مستقلة.

ز. مسائل للمناقشة وقرارات يتخذها فريق العمل

36. بصورة عامة، يتوقع أن يقوم الاجتماع بما يلي:

(أ) الوصول إلى فهم أفضل بشأن مركزية التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في تنفيذ خطط التنمية الوطنية، وأجندة عام 2030، وأجندة عام 2063، والصكوك الدولية الأخرى التي من شأنها أن تعزز حقوق الإنسان،

(ب) الاتفاق على توجه استراتيجي لتنشيط برنامج أفريقيا للتعجيل بتحسين نظام التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية من خلال استعراض منهجي وتحسين التنسيق والرصد والإبلاغ.

37. فيما يتعلق بوثيقة المعلومات الأساسية، ربما يرغب فريق العمل في القيام بما يلي:

(أ) مناقشة جدوى إنشاء لجنة للمسجلين العامين الأفريقيين والاتفاق عليها،

(ب) مراجعة، وإذا لزم الأمر، تحديث أو تحسين الوثيقة الحالية والتي تصف الأساس المنطقي لإنشاء اللجنة،

(ج) إعداد وتقديم وثيقة عن نفس الموضوع لعرضها في اجتماع الخبراء، الذي سيسبق المؤتمر الرابع للوزراء المسؤولين عن التسجيل المدني للمناقشة،

(د) مناقشة الاختصاصات المقترحة والاتفاق عليها، التي ستناقش كل على حده،

(ه) استعراض الاقتراح المتعلق بالنظام الداخلي، الذي سيكون أحد الموضوعات الأولى التي ستناقشها اللجنة بعد تشكيلها،

(و) صياغة بيان التوصيات الذي سيقدم إلى اجتماع الخبراء، توقعا لاحتمال أنه سيدعم الاقتراح، ويوافق عليه مؤتمر الوزراء.